



مركز الدراسات المستقبلية



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قضايا مستقبلية

المجتمع الممرى ومنظومة القيم



العدد (٨) - مايو ٢٠٠٨

سلسلة ربح سنوية تصدر عن مركز الدراسات المستقبلية
التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

قائمة المحتويات

- ٢ عرض عام
- ٦ القسم الأول: الرؤية التحليلية النقدية ذات البعد التاريخي
- ٩ القسم الثاني: المنظور المستقبلي لمنظومة القيم بالمجتمع المصري

عرض عام

لكل مجتمع بشري نظامه القيمي والأخلاقي الذى ينظم سلوك أفراده، ويضبط علاقات الناس بعضهم ببعض وبغيرهم من المجتمعات البشرية، ويصنع لهم معايير مشتركة يتراضون عليها ويلتزمون بها ويتحركون على هديها ويعملون بها. والنظام القيمي للمجتمعات يقوى ويضعف، يتراخى ويشتد، يتقدم ويتراجع، يتوهج ويذبل بفعل تغيرات اقتصادية واجتماعية حادة محلية وإقليمية ودولية تهز المجتمعات هزاً فتسقط قيم وتنمو قيم، وتظهر قيم وتختفي أخرى، حتى تكاد الشخصية القومية لبعض المجتمعات التى استقرت سماتها وخصائصها التى عرفت بها لأجيال طويلة تنمحي وتخلق خلقاً آخر منبئة الصلة بالشخصية الأصلية، ومنقطعة الأسباب بجيل الآباء والأجداد.

والمجتمع المصري ليس استثناءً من هذه الحقيقة، ومنظومة القيم فى المجتمع المصري ظلت إحدى أدوات الضبط الاجتماعي ومحركاً للسلوك الفردى والجمعي، وآلية للاستقرار والتوازن، ومصدراً للإلهام الحضاري والثقافي الذى يصبغ شخصية الأمم، ويصوغ سلوك الشعوب، ويحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل البشري، وهي صمام الأمان للمجتمعات البشرية، الأمر الذى يدعو إلى التأكيد عليها ومراجعتها بين الفينة والأخرى، ورصد ما يعترئها من تغيرات وما يطرأ عليها من تحولات نتيجة لعوامل داخلية أو إقليمية أو دولية. وقد استقطب مفهوم القيم اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والأيدولوجية منذ أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، وتركز الاهتمام بوجه عام على ثلاثة جوانب أساسية هي: الاهتمام بدراسة الفروق الفردية فى القيم، وعلاقة القيم بالقدرات المعرفية للفرد، ثم الاهتمام بمجال اكتساب القيم والتى تقدم لنا خريطة لمعالم هذه القيم وأبعادها ومكوناتها وأشكال تغيرها عبر العمر، وما زال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم كلما اشتدت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة القيم وملاحمها ودورها كمتغير مهم جداً فى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى أصبح لدينا اتجاه نحو التخصص فى دراسة القيم يُعرف باسم (نظرية القيمة).

كما أصبحت القيم موضع اهتمام المؤسسات والمراكز البحثية، التى حرصت على إجراء المسوح العلمية لرصد مدى التغير الطارئ عليها وآراء الباحثين فى درجة هذا التغير، ولعل أهم المسوح التى

أجريت في هذا الصدد هو المسح الذي يجريه اتحاد القيم العالمي^١ منذ عام ١٩٨١، بشكل دورى كل خمس سنوات، أى تم إجراء أربعة مسوح كاملة حتى الآن؛ طبقت الدورة الأولى خلال الفترة من (١٩٨١ حتى ١٩٨٤) على ٢٢ دولة، وطبقت الدورة الثانية من (١٩٨٩ حتى ١٩٩٣) على ٤٨ دولة، والدورة الثالثة خلال الفترة من (١٩٩٤ حتى ١٩٩٩) ونفذت في ٥٧ دولة، أما الدورة الرابعة فهي خلال الفترة من (١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤) وطبق المسح فى ٧٤ دولة، ويعد هذا المسح^٢ بمثابة تحقيق دولى للتغيرات السياسية والاجتماعية، ويهدف إلى تحليل الجانب الإنساني للتغيرات السياسية والاجتماعية العالمية، وبالتالي يمكن إجراء تحليلات بالاعتماد على بيانات تلك المسوح للتعرف على التغيرات التى طرأت على القيم والمعتقدات والثقافة العالمية.

إن ثمة انقلاباً صادمًا فى منظومة القيم المصرية المتعارف عليها والتي حفظت قوام الشخصية المصرية، من نخوة وشهامة واعتدال وتسامح وأريحية وإيثار ونجدة ودقة واتقان وتغان إلى غير ذلك من قيم إيجابية، قبل أن ينقلب الوضع وتتسلل قيم سلبية جديدة إلى منظومة القيم من شأنها الحيلولة دون إحداث تنمية، وتفرض ضغوطاً على تحقيق أى خطط حالية أو رؤى مستقبلية يأتى فى مقدمتها الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ التى يسعى مركز الدراسات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري إلى تحقيقها على أرض الواقع. تلك الرؤية التى تطمح بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أن تصبح مصر دولة متقدمة اقتصادياً واجتماعياً وفاعلة إقليمياً ودولياً ويعني هذا أن تكون مصر دولة آمنة ذات اقتصاد كفاء قادر على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتوظيفها فى تحقيق نمو ذاتي سريع ومطرود ومؤهل لكسب رهانات المنافسة داخلياً وخارجياً، وذات مجتمع ديمقراطي متكامل اجتماعياً ومتجانس ثقافياً وحضارياً، تزدهر فيه الحريات وينعم فيه المواطنون بالعدالة والفرص المتكافئة وجودة الحياة والحكم الصالح، ويسوده القانون واحترام حقوق الإنسان، ويعمل فى إطار منظومة متكاملة من القواعد والقيم التى تصون استقلالية القرار الوطني وتحافظ على الهوية، وتضمن لمصر ريادة إقليمية فاعلة على الصعيدين

^١ هى منظمة غير هادفة للربح، ولديها مندوبين فى كل دول العالم التى تطبق المسح ويتم تنفيذه من خلال شبكة من علماء الاجتماع من جامعات كبرى حول العالم، ويكون التنسيق بينها بواسطة اتحاد القيم العالمي.

^٢ تم تصميم هذا المسح لاختبار فرضية أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية قد أدت إلى حدوث تحول فى القيم الأساسية والدوافع لدى الأفراد فى الدول الصناعية.

العربي والأفريقي، في إطار من التعاون والتكامل مع دول الجوار الجغرافي، واندماج دولي مؤثر قائم على توازن المصالح والمنافع المتبادلة.

ومركز الدراسات المستقبلية الذى أخذ على عاتقه مهمة صياغة هذه الرؤية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى وعدد من المفكرين والخبراء والمثقفين وأجيال متباينة من الشباب والشيوخ يمثلون بتعددتهم وتنوعهم ألوان الطيف فى النسيج السياسى المصرى، كان يدرك أن الطموحات الكبار التي تضمنتها الرؤية لا تنهض بها إلا نفوس كبار خالية من الأثرة والأنانية، منزهة عن الهوى، محصنة ضد الفساد، متعالية على الصغائر، مقدمة للمنافع العامة على منافعها الخاصة، عقلانية ورشيدة، وإلا صارت الرؤية حلمًا مجهضاً نبكي حول رفاته الرهيف، دون أمل فى قيامة قريبة أو بعث جديد له.

لقد اهتم المركز بمعرفة رأى المثقفين والخبراء المصريين فى الوضع الراهن لمنظومة القيم فى مصر على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية مع الوقوف على أسباب تدهور هذه المنظومة ومصادر هذا التدهور فى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية خلال النصف قرن الأخير، ومحاولة التعرف على تداعيات تدهور منظومة القيم على تحقيق الرؤية بمجالاتها المختلفة فى محاولة لطرح إستراتيجية تعالج الخلل الراهن فى منظومة القيم بحيث تصبح عوناً على خروج هذه الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ إلى النور وتأمين شروط التحول نحو منظومة قوية من القيم الإيجابية الدافعة للتقدم وسط بيئة إقليمية ودولية صعبة وسريعة التغير.

وقد استخدم المركز منهجية "دلفى" أو استطلاع رأى الخبراء - أحد المناهج المهمة فى الدراسات المستقبلية - حيث عقد ورشة عمل تحت عنوان: " نحو منظومة القيم الإيجابية الداعمة للرؤية المستقبلية لمصر"، يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٨ لاستطلاع آراء الخبراء فى منظومة القيم الإيجابية الداعمة للرؤية المستقبلية والمحفزة لروح التحليق نحو أفق الرؤية ومقاومة قوى الكبح وتثبيط الهمم.

وهذا العدد من سلسلة قضايا مستقبلية يرصد رأى واحد من خيرة الكتاب المصريين وأكثرهم اهتماماً بالشأن العام فضلاً عن موقعه الدبلوماسي المرموق كسفير لجمهورية مصر العربية فى اليابان وهو الدكتور/ وليد عبد الناصر. وفى هذا العدد يحاول الدكتور/ وليد أن يقدم رؤية تحليلية نقدية ذات بعد

تاريخي ومنظور مستقبلي ، يضاف إليه بلا شك آراء آخرين من الباحثين والمفكرين الذين إستقبلنا آراءهم في هذه القضية المحورية.



القسم الأول

الرؤية التحليلية النقدية ذات البعد التاريخي

لا شك أن أي مجتمع إنساني تحكمه مجموعة من القيم المتفق عليها بشكل عام بين أبنائه، سواء اتصف هذا المجتمع بالتنظيم الاجتماعي والإداري والاقتصادي والسياسي أو لم يتصف. ويصدق الوصف نفسه على المجتمعات التي تتسم بالانسجام العقائدي والطبقي وأيضاً على تلك التي تغلب عليها سمة التباين العقائدي والتفاوت الطبقي. وقد تتسع قاعدة هذه المنظومة القيمية أو تضيق بحسب حجم وعمق الحد الأدنى المشترك بين الفئات والجماعات والأفراد المكونين لهذا المجتمع.

كذلك فإن المنظومة القيمية لكل مجتمع تمر بتحويلات وتغيرات من حقبة تاريخية إلى أخرى نتيجة لتفاعل اعتبارات ذاتية وموضوعية، وعوامل محلية وإقليمية وأحياناً، خاصة مع تطور البشرية، عوامل ذات طابع عالمي. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن هذه التطورات تكون بالضرورة للأفضل. وتترافق هذه التحويلات والتغييرات مع مراحل تطور المجتمع ذاته ومكوناته وأنماط إنتاجه وتركيبه علاقته الاجتماعية ومدى وعيه الثقافي وهيكل السلطة السياسية التي تحكمه وأخيراً، وليس آخراً الإطار المؤسسي الذي ينظم كافة تلك المجالات.

ولا يمثل المجتمع المصري استثناءً مما تقدم. فهو - مثله مثل بقية المجتمعات الإنسانية - يستند إلى منظومة قيمية تخضع بدورها للتطور والتغيير والتبديل. كما أنه نظراً لقدم وعراقة هذا المجتمع فإن منظومة القيم التي تحكمه تميزت إلى حد كبير بقدر لا بأس به من الاستقرار النسبي نظراً لحالة التناغم الأخلاقي والاجتماعي التي صبغت المجتمع المصري بالرغم من التحويلات العقائدية التي مر بها عبر تاريخه الطويل.

وكان من سمات هذه المنظومة التسامح والنزعة السلمية، والتكافل والتراحم الأسري والاجتماعي، واحترام الكبير والعطف على الصغير، والحركة البنودولية بين البعدين الجماعي والأسري، أو بدرجة أقل، الفردي، والتعايش ومحاولة التأقلم والتكيف مع الواقع ومتغيراته - إلى حد معين - ونفس الأمر بالنسبة لتقبل السلطة السياسية والإدارية، والتفاعل مع القوانين واللوائح بشكل جدلي قد يغير من مضمونها في التطبيق أحياناً مع الحرص في أغلب الأحوال بعدم الظهور بمظهر المخالف لها.

وفى التاريخ الحديث، وهو ما أئفق على أنه يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ثم جلائها عن مصر عام ١٨٠١، وما تلا ذلك من تولى محمد علي باشا حكم مصر عام ١٨٠٥، فإن مدى ترابط المجتمع المصري - مع تنوع الانتماءات الدينية والاجتماعية والمكانية بداخله - وتماسك منظومته القيمية تعرض لاختبارات عديدة تباين تأثيرها، ولكن يمكن القول بأنها لم تلحق ضرراً هيكلياً بتركيبه المجتمع أو منظومته القيمية، وهو الأمر الذى يرجع جزئياً إلى الطبيعة المرنة للمجتمع ومنظومته القيمية والقدرة على التكيف مع المتغيرات المحيطة، بما فى ذلك القادمة من الخارج، فى ضوء أن المجتمع المصرى كان فى حالة تفاعل دائم عبر تاريخه مع الخارج، سواء أخذ هذا التفاعل أشكالاً سلمية أو صور مواجهة.

وما من شك أن وتيرة التحول فى المنظومة القيمية فى تاريخ مصر الحديث ازدادت بفعل كثافة التفاعل مع الخارج، وتصاعدت بفعل عوامل محلية من عينة ثورة ١٩١٩ وما صاحبها من أطروحات جديدة على صعيد الاقتصاد (تجربة طلعت باشا حرب) والمجتمع (رفع بعض القيود الخاصة بالحركة المجتمعية للمرأة، الإقرار بالحق فى التعليم) والسياسة (الدستور والبرلمان وتقنين التعددية السياسية فى حدود معينة)، وأخرى إقليمية مثل تطورات قضية فلسطين، وثالثة عالمية مثل صعود الاتحاد السوفيتي السابق والأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية فى عشرينيات القرن العشرين ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية.

أما فى التاريخ المعاصر- وهو الذى جرى الاتفاق على أنه يبدأ بنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ - فإن هناك ثلاث محطات من التحولات القيمية الهامة التى طرأت على المجتمع المصرى، عبر تفاعل حي بين عوامل داخلية وخارجية.

أما المحطة الأولى فكانت نتيجة لما أفرزته الحرب العالمية الثانية من قيم على الصعيد العالمي أثرت بدورها على مصر، وكانت فى مجملها تصب لصالح الدفع نحو المزيد من التحرر والعقلانية والتحديث والدعوة إلى المساواة والعدالة، ويمكن القول أن تفاعلاتها داخل المجتمع المصرى اتسمت بالتلقائية والعفوية إلى حد كبير.

وجاءت المحطة الثانية عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وشهدت محاولة تمرير مجموعة من التغييرات فى المنظومة القيمية للمجتمع المصرى وذلك عن تخطيط وتدبير وفى إطار مخطط أكبر لإحداث

تغيير اتصف بالجزرية للتركيبية الاجتماعية والبناء الطبقي للمجتمع المصري في اتجاه كان من المفترض أن يؤدي إلى مزيد من التناغم الاجتماعي والقيمي ضمن مشروع تغيير مجتمعي شامل. وأياً كان التقييم لهذه المحاولة ونتائجها، فإنه من المتفق عليه أنها أحدثت تغييرات – البعض يعتبرها تقدمية والبعض الآخر يعتبر أنها خلخلت المنظومة القيمية الموجودة دون إحلال منظومة أخرى متكاملة بدلاً منها والبعض الثالث يراها سلبية – إلا أن هذه التغييرات في كل الأحوال لم يفتح لها الوقت للاستقرار أو لتصحيح مواطن الخلل بها لأسباب يتصل بعضها بأوجه قصور داخلية ويتعلق بعضها بالآخر بعوامل خارجية أهمها هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ وما أفرزته من تداعيات. كذلك فيجب القول أنه بينما تميزت تلك الحقبة بتنمية القيم الجماعية في الوجدان المصري فقد عابها بالمقابل اتصاف بعضها بعدم التوازن، ومن ذلك على سبيل المثال الإغلاء من قيمة الحقوق مقابل عدم وضوح الرؤية بالنسبة للواجبات والالتزامات، وعابها أيضاً النزعة الأبوية للدولة وتربية قيمة داخل المواطنين بشأن مسؤولية الدولة عنهم بدءاً من رعاية الأطفال وتعليمهم وتوفير فرص العمل والسكن والمواصلات وكل شئ تقريباً!

ونأتي إلى المحطة الثالثة والأخطر – بحسب رأينا – في تأثيرها على المنظومة القيمية للمجتمع المصري في تاريخه المعاصر، ألا وهي تداعيات ما بعد هزيمة ١٩٦٧. ففي هذه المرحلة اتسم الاتجاه العام للتغيير في المنظومة القيمية بالطابع السلبي بشكل عام. فمن جهة برزت وتصاعدت قيم معينة كان أغلبها سلبياً، ومن جهة أخرى فإن تفاعل تلك القيم الصاعدة مع القيم التي كانت في طور التكوين منذ ما بعد ثورة ٢٣ يوليو، ولم تستقر بعد في وجدان الشعب المصري، ولم تندمج بشكل متكامل في المنظومة القيمية الشاملة للمجتمع المصري، جاء ليصيب بالتشوهات هذه القيم الأصلية، وبالتالي مجمل المنظومة القيمية المصرية. ومن أخطر هذه القيم المستجدة بعد هزيمة ١٩٦٧، وبصفة خاصة بدءاً من عام ١٩٧٤، قيمة الفردية وما يتصل بها من السعي للحلول الفردية لمشكلات كل مواطن وأسرته خارج إطار المجتمع وقضايا وحركته الجماعية، بل ولو على حساب هذا المجتمع.

القسم الثاني

المنظور المستقبلي لمنظومة

القيم بالمجتمع المصري

وإذا كان الطابع العام للنظام القيمي لأي مجتمع في تطوره هو الانتقال من منظومة قيم يغلب عليها الطابع الريفي إلى منظومة يغلب عليها الطابع الحضري، ويعتبر ذلك تقدماً نحو الأمام لأنه يتصل بأهمية عنصر الزمن والوقت، وكذلك بحسن التنظيم الاجتماعي، والعمل الجماعي عبر الانخراط في آلياته المتنوعة. ولكن ما حدث في مصر خلال الفترة المشار إليها كان تحركاً في الاتجاه المعاكس. وجاء ذلك نتيجة اعتبارين: الأول موضوعي نتج عن تسارع متضاعف لوتيرة الهجرة من الريف إلى الحضر عقب هزيمة ١٩٦٧ في ضوء تدنى قدرة الدولة للإنفاق على الخدمات في الريف نظراً لتكريس معظم الموارد لإعادة بناء القوات المسلحة وتخصيص معظم ما تبقى من موارد للحضر لتجنب أي دعم شعبي في المدن لهيئات سياسية مناهضة للحكم، على غرار ما حدث في أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٢، و١٩٧٧ على سبيل المثال. وأدى ذلك بدوره إلى تقلص فرص العمل في الريف، مما شكّل عامل طرد إضافياً لسكانه أملاً في الحصول على فرصة عمل في الحضر أو في اتخاذ الحضر كمرحلة مؤقتة نحو الهجرة إلى خارج مصر، مثل دول الخليج على وجه الخصوص.

أما الاعتبار الثاني فكان ذاتياً واتصل بانحياز القيادة السياسية ممثلة في الرئيس الراحل أنور السادات إلى ما أسماه بـ "أخلاق القرية" والسعي للترويج لها باعتبارها المثال والنموذج والقدوة التي يجب على سكان الحضر السعي لاتباعها، مما قدم مباركة رسمية لغلبة قيم القرية على المنظومة القيميّة للمجتمع المصري، وهو مناقض للاتجاه العام المفترض مع تقدم المجتمعات كما ذكرنا من قبل.

وبالرغم من الإقرار مسبقاً بأنه داخل كل مجتمع إنساني يوجد قدر من التباينات في المنظومات القيميّة الفرعية فيما بين الشرائح الطبقيّة المختلفة، فإنه من الثابت أمران: الأول أنه من المفترض عادة وجود ما ذكرناه آنفاً من حد أدنى مشترك من القيم تمثل المنظومة القيميّة للمجتمع ككل، بغض النظر عن التباينات الطبقيّة أو الدينية أو العرقية أو الطائفية أو القومية أو اللغوية أو غير ذلك من أوجه تباين داخل المجتمع الواحد. والأمر الثاني أنه كلما خفت حدة التباينات الطبقيّة وقل حجم الفوارق بين الطبقات

وكان العمل هو معيار الاحتكام والمرجعية، فمن المفترض أن تزداد مساحة المشترك من القيم فيما بين مختلف الفئات الاجتماعية وبالتالي تتسع قاعدة المنظومة القيمية للمجتمع ككل.

وفى الحالة المصرية - وبشكل أكثر خصوصية فى سياق المرحلة الثالثة من التحولات فى التاريخ المعاصر، أى منذ ما بعد هزيمة ١٩٦٧، وبصفة أكثر تحديداً منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي من قبل الرئيس الراحل محمد أنور السادات عام ١٩٧٤ - فقد تضاعفت الفوارق الطبقيّة فى المراحل التالية لذلك. ومع التفهم لمقولة أن مراحل التقدم الاقتصادي المتسارع يصحبه بالضرورة تزايد فى التفاوت الطبقي والاجتماعي خلال المراحل الأولى لذلك التقدم الاقتصادي، فإنه على المستوى الإنساني يصعب عادة شرح أو تبرير ذلك للمواطن العادي وترتب عليه تفاوت فى القيم بين الطبقة العليا الجديدة من جهة، والطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة التى تعاني من تهيمش لدورها، بل ولوجودها، من جهة ثانية، والطبقة الدنيا بتنوعاتها الحضريّة والريفية المنظمة وغير المنظمة من جهة ثالثة.

إلا أن عاملاً هاماً لعب دوراً جعل معيار التمايز القيمي ليس طبقياً تماماً كما هو مفترض. والمقصود هنا هو موجة الهجرة إلى دول الخليج العربيّة والتى أشرنا إليها عابراً فيما سبق، وهو أمر يكاد يكون غير مسبوق بهذا الحجم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بل غير مسبوق فى تاريخ مصر كله. وشملت الهجرات أعداداً كبيرة من المصريين، والذين تراوحت مواقعهم الطبقيّة بين الطبقة الدنيا والوسطى بل وبعض أبناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. ونتيجة خروج هؤلاء من مصر فى زمن هزيمة وتراجع للمشروع النهضوي القومي العربي (أى بعد هزيمة ١٩٦٧) وعدم تبلور مشروع آخر بديل أو تجديد المشروع الأصلي بعد النصر فى حرب ١٩٧٣، بل وارتفاع دور قيم فردية فى تلك الفترة كما ذكرنا آنفاً، فإن هؤلاء المصريين كانوا عرضة للتأثر السريع والجذري بمنظومة قيمية أخرى فى دول الخليج العربيّة ترتبط بالواقع الثقافي والتطور الاجتماعي لشعوب تلك الدول المتصف بالطابع القبلي ونمط إنتاجها المتصف بالنمط الربيعي، ومختلفة فى جزء لا بأس به منها عن تلك التى كانوا قد ألفوها وتركوها خلفهم فى مصر قبل خروجهم منها.

وعندما عاد هؤلاء إلى مصر - سواء فى صورة عودة مؤقتة مثل العطلات - أو عودة نهائية، أو عندما زارهم أو إنضم لهم أقارب من مصر بحثاً عن مصدر للرزق وفرص للعمل - فإن تأثيراً هاماً وتراكمياً حدث نتيجة ذلك على قيم قطاعات من أبناء المجتمع المصري، نظراً لوجود حالة ممتزجة من الفوضى

والخواء القيمي، ولغياب منظومة قيمية متماسكة ومتكاملة فى المجتمع المصري تعكس مشروعاً عاماً ومشتركاً لأبناء المجتمع الواحد. وتعزز هذا التأثير لاحقاً بفعل عوامل إقليمية ودولية مثل الحرب على أفغانستان والثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية والحرب فى البوسنة والشييشان وتطورات القضية الفلسطينية، خاصة الانتفاضة الأولى ثم الثانية، وتطورات إقليمية خاصة ببلبنان وغزو العراق للكويت وحرب تحرير الكويت عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام ٢٠٠٣ والإحساس العام لدى الشعوب العربية والإسلامية بظلم من قبل النظام الدولي.

وكان هذا التأثير ذا طابع غير طبقي من جهة - أي أثر على مختلف طبقات المجتمع - وذا طابع استقطابي من جهة أخرى حيث أدى إلى حالة من التباعد بين منظومتين من القيم: إحداهما تتبنى قيم العقلانية والحداثة والمفهوم العصري للدين والعادات والتقاليد من جانب، والأخرى ترفع لواء التفسير التقليدي للعادات والرؤية النصية للدين ومن خلاله للمجتمع بل وللحياة كلها من جانب آخر.

وامتد التنافس بين المنظومتين من صور شكلية مثل الزى واللباس إلى مناطق حيوية فى جسد المجتمع مثل القطاع المصرفي وقطاع الأعمال به، ووسائل الإعلام والثقافة، ومنظمات المجتمع المدني مثل النقابات وغيرها، بل وتصدر ساحة العمل السياسي ذاته. وما زال المجتمع المصري يعاني من آثار حالة الاستقطاب القيمي تلك، وذلك بالرغم من محاولات سياسية وفكرية وثقافية وإعلامية لرأب هذا الصدع، سواء بهدف جذب أحد التيارين للاقتراب من الآخر، أو بهدف وصولهما إلى حل وسط وصيغة توفيقية بينهما، أو بهدف البحث عما هو مشترك من أرضية بينهما.

إلا أن أياً من هذه المحاولات لم تفرز حتى تاريخه أي نجاح جذري فى إنجاز أى من هذه الأهداف، وسط سعي حميم لدى كل من العسكريين لكسب المزيد من الأتباع من أبناء المجتمع بشكل يومي، ومع الدخول فى اختبارات قوة لحشد المؤيدين وتعبئة الدعم من الأنصار، بجانب الدخول فى معارك ذات محتوى ثقافي وفكري، حتى لو اختلفت وتعددت الأشكال، وذلك دونما فرصة لكل طرف لمراجعة أطروحاته القيمية ومدى تلبيتها لواقع المجتمع المصري واحتياجاته وتطلعاته بشكل موضوعي وذو نزعة انتماء وطنية.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى تأثير هذا التيار العائد من الخليج على تماسك النسيج الاجتماعي المصري من مسلمين وأقباط وتناقص نسبي فيما هو مشترك من القيم بينهما نتيجة لـ "تديين" العديد من القيم بشكل متزايد، وهو أمر يتحمل المسؤولية عنه أيضاً تيار من الأقباط سعي منذ سبعينيات القرن الماضي للبحث عما يسميه خصوصيات لهوية قبطية، سواء كرد فعل على القيم الواردة من الخليج أو بناء على مبادرة من جانب قطاع من الأقباط. وأدى ذلك بدوره إلى تطوير منظومات قيمية فرعية تتباعد في بعض فرضياتها مع ما هو مفترض أنه منظومة قيمية مجتمعية عامة ووطنية.

ولا يعني ما تقدم أن حالة الاستقطاب القيمي تلك - بأبعادها المتنوعة - غير قابلة للتجاوز. بل إن هناك حاجة للكثير من التفكير والحوار والعمل لبلورة وتنفيذ إستراتيجية جادة لها أهداف قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى وثالثة بعيدة المدى. كذلك يجب أن تتصف هذه الإستراتيجية بإدماج إستراتيجيات فرعية، كل منها يختص بقطاع: التعليم، الإعلام، الثقافة، التثقيف والتوعية، الخطاب الديني بما في ذلك مناهج التدريس الديني، إدماج المجتمع المدني بكل مكوناته الفاعلة والإيجابية، وغيرها، بما يدمج المكون الديني ببعديه القيمي والمعاملاتي ولا يستبعده ولكن بتفسيره المتفق مع جوهر الدين وروح العصر، وبما يتسق مع القيم المطلوبة لدفع التقدم المادي والروحي الفردي والجماعي في المجتمع من حرية مسؤولية وعدالة ومساواة وتكافؤ فرص وقيمة العمل وغيرها من قيم داعمة لمسيرة الإنهاض الثقافي والتجانس الاجتماعي والإسهام الحضاري كفاعل وليس كمتلقٍ في مسيرة التقدم الإنساني وتجسير الهوات فيما بين المنظومات القيمية الفرعية، وبما يبني على قيم إيجابية لا تزال متواجدة في المجتمع وإن كانت ربما متفرقة وغير منتظمة في سياق واحد، أو ربما غير بارزة أو في حاجة للصقل الواجب. كم هي تاريخية تلك المسؤولية، وكم هي حتمية وضرورية، وكم هي عاجلة.